

هيومن
فويس:
مكتب
دمشق
الإعلامي

حكومة
الأسد تبدأ
بتحقيقات
مع
مسؤولين
من
ضمنهم
ضباط في
الجيش،
حسبما أفاد
مصدر لـ
"مكتب
دمشق



الإعلامي"، من داخل هيئة أركان وزارة الدفاع السورية.

وكانت التحقيقات قد بدأت منذ عدة أيام، ليصدر الأسد اليوم مرسوماً ينص على إلغاء فقرة من قانون خدمة العلم المعمول فيه والتي كانت تنص على شطب اسم "من ترى القيادة استبعاده من أداء خدمة العلم".

وتعتبر هذه الفقرة بمثابة الثغرة التي كان يستغلها العديد من المسؤولين العسكريين الكبار منذ مدة من أجل إعطاء استثناءات للإعفاء من الخدمتين الاحتياطية والإلزامية، لبعض الأشخاص المقربين منهم أو بمقابل مادي كبير.

فقد أشار المصدر أن من ضمن الشخصيات المطلوبة للتحقيق وزير الدفاع: العماد "فهد الفريج"، ووزير الداخلية اللواء "محمد الشعار" وآخرون ويشرف على التحقيق العميد "أصف الذكر"، مدير مؤسسة المخابرات العسكرية الواقعة في منطقة ميسلون بريف دمشق.

وصدرت هذه القرارات بعد أن تجاوزت حالات الإعفاء والاستثناء من خدمة العلم الـ 3500 حالة تقريباً وانتشرت أخبار هذه الإعفاءات بين العامة وبين أفراد الجيش، ويعتبر المسؤول الأول عنها وزير الدفاع نفسه.

فيما يرجح المصدر أنه تم جني ما يزيد عن 450 \$ مليون دولار أمريكي لقاء هذه الاستثناءات الغير شرعية بحسب قوله.

يذكر أنه قد تم إعفاء العميد "قيس الفروة" ضابط أمن الحرس الجمهوري والمعروف بإشرافه على ملفات تهجير سكان النبل والهامة وقدسيا ووادي بردى وبرزة من مهامه سابقاً وتم نقله إلى الفرقة الثالثة مع ثلة من الضباط في إجراءات ظاهرها الإصلاح وباطنها يعكس مدى التآكل الذي حل بجيش الأسد بعد سنوات على قتاله الشعب السوري.